

دعوى

القرار رقم: (IFR-2020-199)

الصادر في الدعوى رقم: (Z-16216-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

دعوى - قبول شكلي - مدة نظامية - عدم التزام المدعي بالمواعيد المحددة نظامًا مانع من نظر موضوع الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٩هـ - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية. مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائيًا وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

المادة (٥٦) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٣٥/٠١/٢٢هـ.

المادة (٢) و(١/٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

إنه في الساعة الثامنة من مساء يوم الأربعاء ١٤٤٢/٠٣/١١هـ الموافق ٢٠٢٠/١٠/٢٨م

عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ... جلستها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (Z-16216-2020) وتاريخ ١٠/٠٩/١٤٤١هـ، الموافق ٢٠٢٠/٠٦/٠١م.

تتلخص وقائع الدعوى في أن المدعي /... (هوية وطنية رقم ...) تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على الربط الزكوي الصادر من قبل المدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل لعام ١٤٣٩هـ، ويطلب إلغاء الربط.

وبعرض لائحة دعوى المدعية على المدعى عليها، أجابت بمذكرة رد مؤرخة في ١٤٤١/١١/٠٤هـ، الموافق ٢٠٢٠/٠٦/٢٥م تلخصت فيما يلي: تدفع المدعى عليها بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لتقديم الاعتراض بعد انتهاء الموعد النظامي استنادًا للمادة (٢٢) من لائحة جباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ، وكذلك طبقًا للمادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية؛ حيث إن المدعي تبلغ بقرار الربط بتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢٨هـ، واعتراض عليه بتاريخ ١٤٤١/٠٨/٢٢هـ.

وبعرض إجابة المدعى عليها على المدعي أجاب بمذكرة رد مؤرخة في ١٤٤١/١١/٠٧هـ، الموافق ٢٠٢٠/٠٦/٢٨م تضمنت الآتي: يواجه المدعي مشكلة تتمثل في صدور فاتورة الزكاة بمبلغ (٦,٠٠٠) ريال، وبعد مضي شهرين أصبح المبلغ (٢٥,٠٠٠) ريال وتم سداه، ولكن لم يتم الموافقة على مبلغ السداد، ويرجع التأخير في أمر السداد إلى ما تعرض له المدعي من جائحة كورونا، وأيضًا لم يستطع الاعتراض في موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل، وعرض المشكلة للدعم الفني وتم إخباره بالاعتراض مباشرة في موقع الأمانة العامة للجان الضريبية.

وفي يوم الأربعاء الموافق ١٤٤٢/٠٣/١١هـ، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، لم يحضرها المدعي أو من يمثله، رغم ثبوت تبليغه تبليغًا نظاميًا، وحضرها /... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته ممثلًا للمدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم ...، وبسؤال ممثل المدعى عليها عن دعوى المدعي، أجاب بأنه يتمسك برد المدعى عليها الموعد مسبقًا لدى الأمانة العامة للجان الضريبية، وبسؤال ممثل المدعى عليها عما إذا كان لديه أقوال أخرى، أجاب بالنفي؛ وعليه، قررت الدائرة قفل باب المرافعة والمداولة.



الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٣٧٦/٠٣/١٤هـ، وعلى المرسوم الملكي رقم (م/٤٠) وتاريخ ١٤٠٥/٠٧/٠٢هـ، ولائحته

التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م) بتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ المُعدّل بالمرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، لما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٩هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، وحيث إن النظر في الدعوى مشروط برفعها خلال المدة النظامية طبقاً للمادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، التي نصت على أنه: "يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمه، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه؛" وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي قد تبلغ بإشعار رفض الاعتراض على الربط الزكوي محل الدعوى بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٩م وتقدم بدعواه أمام اللجان بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦/٠١م؛ الأمر الذي يتعين معه عدم قبول دعوى المدعي شكلاً. أمّا فيما يتعلّق بعدم حضور المدعي، أو من يمثله جلسة النظر في الدعوى، وإصدار الدائرة قرارها في الدعوى محل النظر في ظلّ عدم حضوره -دون عذر تقبله الدائرة- فإن الدائرة استندت إلى الفقرة (١) من المادة (العشرين) من قواعد عمل اللجان الضريبية التي نصت بأنه: "إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبليغه بها في الموعد المحدد لنظرها، ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة وجب الفصل بالدعوى إن كانت مهياًة للفصل فيها"، كما أن القرار الصادر في هذه الحالة يكون حضورياً في حق، وذلك استناداً إلى المادة (السادسة والخمسين) من نظام المرافعات الشرعية التي نصت على أنه: "إذا لم يحضر المدعي جلسات الدعوى -وفقاً لما ورد في المادة (الخامسة والخمسين) من هذا النظام- فللمدعي عليه أن يطلب من المحكمة الحكم في موضوعها، وعلى المحكمة أن تحكم إذا كانت صالحة للحكم فيها، ويُعدّ حكمها في حق المدعي حضورياً"، ولما لم يتقدم المدعي بعذر يُبرّر غيابه عن جلسة الدائرة المنعقدة لنظر دعواه، ولما ارتأت الدائرة أن الدعوى صالحة للفصل فيها بموجب ما هو متوافر في ملفها، الأمر الذي تنتهي معه إلى إصدار قرارها في الدعوى محلّ النظر حضورياً في حق المدعي.

القرار:**ولهذه الأسباب، وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

عدم قبول الدعوى المقامة من المدعي / (...) رقم مميز (...) ضد المدعى عليها، الهيئة العامة للزكاة والدخل، لعدم تقديم اعتراضه على قرار المدعى عليها محل الدعوى خلال المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (يوم الأربعاء الموافق ١٠/٤/١٤٤٢ هـ) موعداً لتسلم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.